«الأمناء» تكشف المستور!

بالأرقام.. الإصلاح يسيطر على البنك المركزي بعدن

الأمناء تقرير خاص:

كشف مصادر لـ«الأمناء» أنه مع استمرار تذبذبات سعر الصرف، رغم المزادات الأسبوعية للبنك المركزي بالعاصمة عدن، التي يقودها أحمد المعبقي، استنفد البنك (900 مليون) دولار خلال العام الماضي، مؤكدة أن سكان محافظات الجنوب سيواجهون خلال 2023 أزمة اقتصادية خانقة، وذلك لأسباب ارتفاع مستوى التضخم، والغلاء الفاحش في أسعار السلع الأساسية، وتوقف إيرادات مبيعات النفط الخام الخارجي.

وأشارت المصادر إلى ارتكاب محافظ البنك المركزي بالعاصمة عدن، أحمد المعبقي، كارثة أخرى تضاف الى سجل تجاوزاته، وذلك من خلال تعاقد المعبقي مع أربعة فقهاء إصلاحيين من محافظات الشمال (الجوف ومأرب وصنعاء) بأجور سنوية تزيد عن 170 ألف دولار.

وحصلت "الأمناء" على نسخ من عقود رسمية صادرة وموقعة من محافظ البنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن أحمد المعبقي باعتباره الطرف الأول، بينما يمثل الطرف الثاني أربعة من فقهاء تيار الإخوان المسلمين المتشدد (حزب الإصلاح) والمنتمون لعدد من محافظات الشمال تحت ما يسمى بالهيئة الشرعية الإسلامية لإدارة الصكوك والمنتجات الإسلامية.

وأظهرت تلك النسخ التزامًا خطيًا موقعًا (عقد ارتباط عمل) لمدة ثلاث سنوات لعدد أربعة من الأفراد المتشددين في حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، مقابل أجور تفوق 170 ألف دولار، مقابل الإفتاء بجواز أو عدم جواز التعاملات التافهة وغير المجدية في البنك المركزي.

وأفادت مصادر لـ«الأمناء» بأن أحد المتعاقدين معهم يدعى محمد يحيى أحمد الرشيدي، من مواليد محافظة الجوف،35 سنة، أحد مبتعثي حزب التجمع اليمني للإصلاح والإرهابي علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع سابقاً للفترة (2017-2022) لدراسة الماجستير والدكتوراة في دولة ماليزيا، حيث كان الرجل رئيس اتحاد الطلاب اليمنيين في ماليزيا حتى تاريخ تخرجه في 2 فبراير 2022م، والمتخصص في التمويل الصيرفة الإسلامية.

يذكر بأن تنسيقًا مباشرًا قد جرى للرشيدي وذلك عبر مدير مكتب المحافظ المعبقي الحالي وبين مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية الاقتصادي التابع للحوثيين ومركزه الرئيس في صنعاء.

وبحثت «الأمناء» عن تفاصيل حياة الرشيدي، والذي أظهر وبما لا يترك مجالاً للشك والريبة، الانتماء العقائدي للجماعة الإرهابية (حزب التجمع للإخوان المسلمين) من خلال منشوراته التحريضية على قيادة التحالف العربي ممثلة بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، خلال فترة الحرب الدائرة منذ مارس 2015م، فمن خلال صفحات التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيس بوك) والتي يمتلكها الرجل باسمه وصورته، نشر عدداً من التغريدات والمنشورات المحرضة تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف العربي ودولة الإمارات تحديداً، ودعمه الواضح والمطلق لعدد من الجماعات الإرهابية في سوريا خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى منشوراته الداعمة لحركة رابعة الإخوانية المصرية، وقام الرجل بإعادة نشر تغريدات ومنشورات لعدد من قادة تنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي باليمن، وعلى رأسهم الإرهابي الإخواني علي محسن الأحمر، ومحمد اليدومي، ومحافظ شبوة المقال أحمد بن عديو، وكذلك قائد الأمن الخاص في شبوة الهارب (لعكب).

وأفادت مصادر لـ«الأمناء» بأن المدعو محمد الرشيدي والموقع في عقده مع محافظ البنك، يتسلم مرتبا شهريا (3,000) دولار، ومبلغ (200,000) ريال بدل جلسات للهيئة الشرعية عن كل جلسة يتم عقدها مع باقي قيادة الهيئة الثلاثة، وبمعدل 10 جلسات في الشهر.

وتضمنت الأسماء المرفقة الجدولين في عقد الارتباط بين البنك المركزي والهيئة ومستحقاتهم من الأجور.

حيث قدرت إجمالي تلك المستحقات السنوية للأربعة الأشخاص بما يعادل (170 ألف) دولار، وبمبلغ شهري (14,200) دولار، أي ما قيمته (17,000,000) يمني، والذي يعادل مرتبات 240 مدرسًا في العاصمة عدن يتم التلاعب بها بطريقة عبثية من قبل المعبقي وإدارته وفي ظل صمت مطبق من قبل المجلس الرئاسي.

وبحسب المصادر السرية التي أفادت بأن المدعو محمد يحيى أحمد الرشيدي يمارس مهامه اليومية في البنك المركزي في عدن منذ توقيع العقد ويتسلم مرتبه من أحد البنوك المشاركة في مزادات البنك، بينما الثلاثة الآخرون لا يتواجدون باليمن ويعيشون في الخارج ويتم تحويل أموالهم بطريقة سرية بواسطة مزادات البنك الأسبوعية وبواسطة أحد البنوك، وذلك خوفاً من ملاحظة الموظفين في البنك قيمة الأجور الضخمة لهؤلاء الأربعة وتمريرها خارج حساب البنك المركزي.

وأفادت مصادر لـ«الأمناء» بأن إدارة البنك المركزي ومنذ يومها الأول تمارس أعمالا مناطقية من خلال قيامها بتعيينات في مراكز صنع القرار في قطاعات البنك المركزي على أساس حزبي ومناطقي لا صلة له بأي مقياس من مقاييس الكفاءة والمهنية في العمل، خاصة السياسة التي انتهجها وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية التابع لإدارة المعبقي، والذي أصدر قرارات وفقا لتوجيهات المعبقي قضت بتعيين مدراء عموم ومساعدين على أساس مناطقي وتسكين عدد من أبناء محافظات الشمال وبعض المنتمين إلى جماعة حزب الإصلاح الإخواني في مناصب حساسة وقيادية في البنك، حيث اقتصرت إجراءات وكيل قطاع الشؤون المنتمي لجماعة الإخوان على إعادة هيكلة قطاع الرقابة على البنوك ومنح قرارات تعيين عدد من الوافدين من البنك المركزي في صنعاء مدراء عموم ومساعدين، واقتصرت بعض القرارات الصادرة لبعض الأفراد من محافظات الجنوب على قرارات تكليف دون أي مراعاة لمبدأ العدالة الوظيفية متجاهلا بذلك كل اللوائح والأنظمة والقوانين الداخلية في البنك المركزي متناسيا بذلك حجم التضحيات التي قدمها أبناء محافظات الجنوب وعلى رأسها أبناء عدن من دحرهم لاحتلال جماعة الحوثي الإرهابية لتلك المحافظات وعدم إعطاء الأولوية في شغل تلك المناصب أو حتى تطبيق مبدأ المناصفة بين الشمال والجنوب.

• (170 ألف) دولار لأربعة فقهاء من حزب الإصلاح مقابل فتوى!

• تجاوزات المعبقي تصل إلى مستويات كارثية

• عبث بـ(14,200) دولار ما يعادل مرتبات 240 مدرسًا بعدن.. إلى متى؟

الاسم	الصفة بحسب العقد	الراتب الشهري بالدولار	الاجمالي في السنة
الدكتور/ محمد يحيى أحمد الرشيدي	مراقب شرعي	3,000	36,000.00
الدكتور / أحمد صالح بافضل	عضو الهيئة	1,500	18,000.00
الدكتور/صالح قايد الاقرع	عضو الهيئة	1,500	18,000.00
الشيخ /ابراهيم حسن جمّال	عضو الهيئة	1,500	18,000.00
الاجمالي بالدولار	-	7,500	90,000.00

الاسم	عدد الجلسات الشهرية	بدل جلسة ريال يمني	الاجمالي في السنة
الدكتور/ محمد يحيى أحمد الرشيدي	10	200,000	24,000,000.00
الدكتور / أحمد صالح بافضل	10	200,000	24,000,000.00
الدكتور/صالح قايد الاقرع	10	200,000	24,000,000.00
الشيخ /ابراهيم حسن جمّال	10	200,000	24,000,000.00
الاجمالي	10	8,000,000.00	96,000,000.00

• المعبقي يمارس المناطقية ويعين قيادات إخوانية بمناصب حساسة وقيادية في البنك

• لماذا تعاقد المعبقي مع (4) فقهاء إصلاحيين شماليين بأجور سنوية تزيد عن 170 ألف دولار؟

• من وراء استنفاد مركزي عدن (900 مليون) دولار خلال العام الماضي؟